

نظرية العامل وفعاليتها في بناء البرامج التعليمية، "كتاب شرح المقدمة المحسنة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ¹ أنموذجا"

الدكتور: مصطفى طويل
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

تيسير النحو وتجديده، من الموضوعات التي تصعب الكتابة فيها بسبب ما قيل حوله، وما كتب فيه، وكثرة الملتقيات والندوات التي انعقدت حوله، والتوصيات التي قدمت في هذا الشأن، وكذا بسبب تعدد الرؤى، واختلاف المناهج، ولذلك كل من أراد أن يجد منفذا يتسلل منه إلى جزئية في الموضوع ولم يثر حولها النقاش والمساءلات فهو محظوظ في نظري، والأصعب من كل ما ذكرته هو أن تركب الصعب بحيث تريد الدفاع عن نظرية ذبحت بسكاكين النقد، وما زالت حتى الآن تواجه النقد والتجريح، وهذا ما أملى علي الدفاع عن نظرية العامل، باعتبارها ما زالت تفتقر من حين لآخر عن الجديد ولكن للذي يحسن النظر، والتطلب، وأن يعتقد بأن العلم والمعرفة وإن كانا تراكميين، إلا أن ثمة قضايا مشتركة بين الأمم قديمها وحديثها لها نفس النظرة، وحسن التقدير لما أبدعته عقوله، كما الحال في الفكر اللساني العربي السابق. ومن هذا نظرية العامل التي وإن تهاوت عليها السيوف إلا أنها ما تزال تواجه تلك الأعاصير الهوجاء، وخاصة من طرف هؤلاء الذين يعتقدون أن الجديد هو فقط من يأتي من وراء البحار والمحيطات، والحق قد ألفت في التجديد النحوي، وقضايا تيسيره الكثير إلا أن التجديد والتيسير الدفين في التراث ما زال دفين النسيان، يبحث عمّن ينشئه، ويفلى عنه الشوائب العالقة به ليظهر من طياته الكنز المعلن، وهذا الطريق الصعب أريد سلوكه، بتحشم وارتكاز وتؤدة عسى أن اظفر بشيء مما هو في نفسي، والإشكالية التي أريد البحث فيها وإمالة اللثام عنها هي لم لا تكون نظرية العامل التي يدفعا الكثيرون هي المعول الذي يهدم طاغوت التجديد العاصف؟ وذلك بإبراز جديد فيها ما زال جنينا في أحشاء الكتب التعليمية العربية القديمة، وهذا الجنين الذي مشيمته أقوال وصلتنا من قديم فترات الصناعة النحوية الأصيلة، كقول خلف الأحمر البصري تلميذ النحوي أبي عبيدة وهو يقرض لكتابه مقدّمة في النحو "لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل، وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبّع في النحو المختصر، والطرق العربية، أمعنت النظر في كتاب أولفه ليستغني به المتعلم عن التطويل، ممّا يصلح لسانه في كتاب يكتبه، أو شعر ينشده، أو خطبة يلقيها، أو رسالة إن ألفها"²

عند تفحص القول نستبين أن خلفا الأحمر يقدم لنا منهجا سليما تربويا للذين يريدون التأليف في هذا النوع من النحو الذي يختلف اختلافا جوهريا عن نحو النظرية النحوية "النحو العلمي"، فنصح بالابتعاد عن التطويل، والبعد عن الاحتفال بالعلل، وخاصة تلك التي تتعلق بالعلل الثواني والثالث التي لا تعقد سوى الأمر على المتعلمين.

هذان ركنان مكينان في التأليف النحوي التعليمي، وبعد ذلك يرسم لنا الغاية من التأليف بهذه المواصفات،

والأهداف التي تبتغى من هذا الدرس النحوي، وهي:

أ/ إصلاح لسان المتعلم على مستوى الكتابة في كل مجالاتها وعلى مستوى أعمار المتعلمين.

ب/ إصلاح حال اللسان مشافهة، وعلى مختلف المشافهات، من إنشاد للشعر، وإلقاء للخطابة، وفي الكتابة الترسلية. وهذا النص ليس وحده ما يشكل إحساس الأسلاف بصعوبة المنحى التعليمي للناشئة فهذا الجاحظ يشفع رأيه ما أتى به قول خلف الأحمر حيث يوجه المعلمين بأن " لا يشغلوا قلب الصبي إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب وشعر إن أنشدته، وشيء إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عمّا هو أولى به"³ عبارة الجاحظ تجعل منا لا نكلف أنفسنا وأنفس المتعلمين ما لا يُطاق حسب المراسل التي يتلقون فيها التأديب في الأدب والنحو وغير ذلك، فالمبتدئ من المتعلمين لا نطلب منه أن يكون من الصفوة التي لا تلحن، وإنما نزيل عنه ذلك اللحن الفاحش، وهكذا شيئاً فشيئاً حتى يقوم لسانه، ويثقف إنشأؤه، ثم يقدم لنا مقياساً ما أحوجنا إليه في أيامنا، حيث نرى المؤلفين في هذا الشأن يكلفون ما هو فوق مقدورهم من اللغة والنحو، بل لا بد من حسن معرفة ما يحتاجه المتعلم في سنّ دون سنّ آخر، لأننا إن فعلنا ذلك نكون قد شغلناه عن الهدف المنشود، بل نعمل على تنفيره منه، كأنه يريد القول لا بد من مراعاة الأولويات في التعليم.

قلت إن في موروثنا تطبيقات جريئة حول قدرة نظرية العامل في بناء المناهج دون غيرها من المناهج، ونحن لا نزعم ذلك في جزئيات لا يؤبه بها وإنما في تصوّر متكامل فقط يحتاج إلى من يحسن تنظيمه، وتفعيله ببعض ما دعت إليه المناهج الجديدة لا لقصور فيه وإنما لقصور فينا نحن الباحثين لما ينقصنا من قوة تأمل في التراث، وما يقرأ من ثنايا مسطوره، أو من وراء جُدُر مفهومه.

انطلاقاً من تساؤل أراه مشروعاً لنا كمعلمين للسان العربي هو: هل نظرية العامل سيطرت على فكر الأجداد، وأثرت سلباً على نحوهم وطرق النظر عندهم؟، أم أن لهم نظرية في النحو قدموا لها كل إمكانياتهم وفكرهم من خلال ما ظهر في نتائج الفكر عندهم؟ وبالمقابل هل استثمروا مضامينها لإنشاء منظومة تعليمية للنحو لا كعمل جماعي، وإنما كأعمال فردية أملت ظروف الاشتغال بمهنة التأديب "التعليم"؟

للإجابة عن هذه التساؤلات أحاول تقديم عيّنة من كتاب أحسب أن الكثيرين من مدرسي النحو لا يقدرونه، إن لم أقل لم ينظروا فيه، وهو كتاب "شرح المقدمة المحسبة" للطاهر بن أحمد بن بابشاذ المتوفى سنة 469 هـ.

وأعمل على تقديم صورة ناصحة لواحد من النحاة المعلمين الذين قدموا منهاجاً تطبيقياً مبنياً على نظرية العامل، من خلال الاستفادة من :

- نظرية الأصل والفرع في التبويب وتقديم المادة النحوية.
- ومن التعليل وحدود المعقولة التي تخدم الدرس النحوي التعليمي.
- بناء الدرس النحوي على الشكل المقرون بالمعنى. وذلك كله تحت ضابط المعاني العريضة المتدرجة.

1/ نظرية الأصل والفرع وقيمتها الفاعلة في بناء البرنامج التعليمي.

استطاع هذا النحوي أن يحسن استثمار قضية الأصل والفرع في بناء أبواب الكتاب وهندستها، بناء على ما هو منشود في أيامنا على ضوابط حددتها المناهج الجديدة، حيث قدم موضوعاته في ظل رؤية منتظمة متدرجة متناسقة، تراعي قدرة المتعلمين العقلية، فمثلاً قدم أقسام الكلام في بناء أبواب كتابه ملتصقاً فكرة الفصل مقياساً للترتيب، فقدم

الاسم على الفعل، ثم ثلث بالحرف، وهذه هي الأصول الأُول التي يبنى منها الكلام ولا يستغنى عن معرفتها، وأما ما يأتي بعدها فإنما هو كلام على عوارضها الداخلة عليها، تتطلبه الإمكانيات التعبيرية التي تتطلبها المقام التواصلية، وهذا هو عين ما تدعو إليه البيداغوجيات الحديثة، بحيث يقدم السهل على الصعب، وهكذا تدرجا استنادا على نظرية العرب التي ترى بأن الفرع هو أصل وزيادة.

فهذا التوجه يخدم المتعلمين في بدايات أطوارهم، بحيث يتعلمون الأسماء قبل الأفعال، وبعد ذلك تأتي مرتبة الحروف التي لا تنفك عن قسم الأسماء والأفعال، وهذا الأمر يبدو وكأنه أمر بسيط معروف، إلا أن قوة هذا الرجل وذكاءه لم تقف عند هذا الحد، وإنما تظهر جلية عندما يأتي إلى الأسماء بحيث يقدمها دائما وفق الترتيب بالمواصفات التي تدرج من الأسهل إلى السهل وهكذا تصاعديا مع هذا القسم فيقدم في:

القسم الأول: الأسماء التي تدخلها الحركات الثلاث مع التنوين" وهو الاسم المفرد الصحيح المتصرف" وهذا لا تتطلب معرفته صعوبة لأن مميزاته كلها واضحة يستطيع المتعلم أن يراها بأمر عينه، وهذا يمكن أن يقدم في المراحل الأولى من التعليم.

ويليها القسم الثاني من الأسماء، وهو ما تدخله الحركات الثلاث من غير تنوين،" وهو الاسم المضاف إلى غير ضمير المتكلم، أو ما فيه ألف ولام، وهذا القسم يحتاج إلى فكر أكثر من الأول بالنسبة للمبتدئين الصبيان.

وأما القسم الثالث، فهو ما تدخله حركتان- الضمة والفتحة، ولا يدخله الجر والتنوين وهو الممنوع من الصرف. وهذا طبعاً أصعبها تقبلاً وفهماً لأنها تحيل إلى قضايا إنابة الحركات بعضها ببعض.

إن مراعاة تقديم الأسماء ليس عشوائياً إنما هو فكر ثاقب وعمل تصنيفي تربوي تدرجي باعتبار قدرات المتعلمين العقلية، وهذا ما لا نجد في الكتب التي تقدم ظاهرة الاسم تقدماً يشوبه الخلط.

وإذا مشينا مع طريقته هذه فإننا نجد أنه يتناول الاسم كتعريف فيه ترتيباً عجيباً بحيث يقدم أصنافه كماهيات، دائماً على طريقة تدريسية من الأسهل إلى ما دون ذلك في السهولة" الأصب، ، فالاسم" هو ما أبان عن مسمى ، شخصاً، كان أو غير شخص رجل امرأة، زيد هند ونحوه من المربيات، وعالم ومعلوم ونحوه من الصفات، وعلم وقدرة وفهم ونحوه من المعاني"⁴

فإجابته عن السؤال الأول، ما هو الاسم؟ يقدم هذه الأسماء بنفس ما رأينا في المراحل السابقة، فيقدم الاسم الذي هو عبارة عن أشخاص، ثم الأسماء المتمثلة في الصفات، ثم تأتي بعدها ما تدل على المعاني، فالقسم الأول تدركه المربيات وهذا أسهل أن يفهمه المتعلم الصغير، في بدايات تلفيه المعرفة النحوية، ثم يتبعه بالحديث عن الصفات التي تكون جارية على الموصوفين، كقولنا هذا رجل عالم، أما المعاني فهي تدرك بقليل من العقل لأنها تتطلب تصورات فيها الكثير من التجريد، لأنها لا تجري على الموصوفين كأسماء الصفات التي تأتي قبلها ترتيباً.

ثم لما يأتي على الصنف الثالث أسماء المعاني فهم يركز على ترتيب دلالاتها بناء على نفس الطريقة، بحيث أن معرفتها تدرك استعمالاً باستعمالات خاصة بزيادة إبانه بوسائط إضافية ، وقد أورد لها ثلاثة وجوه:- أولها: تقول فيه، هذا رجل ذو علم، باستعمال لفظة "ذي" التي بمعنى صاحب، أي تصفه بالإنفراد.

- والوجه الثاني، أن تقول له: هذا رجل له علم، فأنت تصفه بالتركيب.
- والوجه الثالث، يأتي عن طريق الاتساع، فتقول: هذا رجل علم، كأنه لكثرة علمه جعلته نفس العلم بحيث يكون القول محققاً.⁵ والاتساع كما هو معروف يتضمن ثلاث دلالات، الاتساع والمبالغة والتوكيد.⁶
- والتدرج بناء على نظرية الأصل والفرع، فيما يتعلّق بالنظر إلى أصل الألفاظ المفردة لأنها الأصول الأول، وما يطرأ عليها من عوارض التركيب، وهنا تبدأ المثل المتعلقة بما يتكوّن من الأصول لتحقيق التراكيب الدالة التي ينظر فيها إلى العلاقات فيما بينها، عكس النظر في الكلمات الأصول التي تفحص أنفسها من حيث مميزات الثابتة والمتغيرة.
- ويمكن أن نرى منطق اللغة في نظامها التركيبي من وجهة نظر الطاهر بن بابشاذ وهي: - الجملة العمدة.
- العملة العمدة + عوارض الفضلات.
- الجملة العمدة + عوارض التوابع.
- وهذه المسألة قدمها العالم عبد الحاج صالح في الصيغة التالية⁷:

$$[(ع-م^1) \pm م^2] \pm خ$$

فهذا المثال "مفرد مئثل" يمكنه ترجمة "تمثيل" نظرية الأصل والفرع في تركيب الجملة، وهذا طريق رياضي يسهل على المتعلمين ضبط التراكيب في أصولها العمدة، الموجودة داخل قوسين (ع-م¹) وهذا الذي يبدأ منه التركيب ثم تتسع دائرة التركيب مع ما هو خارج هذا المكون. وبواسطته تبدأ التراكيب في الامتداد والتوسع.

ثمّة ملاحظة مهمة يمكن التنويه بها أن الدراسة النحوية عنده لم تنفك عن الدرس الصرفي، فلم نجده قسم النحو إلى قسيميه، وإنما كان يتحدث عن القضايا الصرفية في قسم البنية كاسم أو فعل فيقدم مواصفاتها الصرفية، وصيغتها في حدود ما تختص به من غير ذهاب إلى التحليل البني تحليلًا عميقًا بعيدًا يذهب فيه مذاهب الصرفيين المتخصصين كالمتمتع في التصريف، لابن عصفور، وذلك إدراكاً منه إلى أن الصرف النظري لا تطبق فهمه الناشئة، ولا يخدم الدلالة التي تتضمنها الصيغة كمثال، لأن الدلالة لا تظهر إلا من خلال التركيب. وأما المعرفة التي تنظر في الصيغة عبر دلالتها المستقرة فيها فهي قياس على المطرد، غير أن الاستعمال والإبداع لا يأبه بها لأن الدلالات تتغير بعدول الصيغة في التركيب.

2 و 3- التعليل وحدوده في فهم المتعلم للمعاني التي تفرق بين الدالات، والتراكيب:

التعليل أو ذكر العلل النحوية ليس على إطلاقه مذموم لأن التعليل درجات، منه المוגل في القضايا التي تبحث في الأسرار البعيدة وهذا لا حاجة للمتعلمين المبتدئين به، وأما التعليل الذي يخدم مبدأ تفسير الظاهرة لبيان الدلالات المقصودة من التمييز بين البنى التي تتشابه، والصيغ التي يجمعها الباب الأكبر، فهي مطلوبة لأن منطق اللغة لا يمكن أن يفهم من غير تفسير، وهذا هو الخطأ الذي وقع فيه الوصفيون من أمثال تمام حسان⁸ وتلامذته، وهذا التوجه تبيّن بأنه غير سليم، لأنه يضع الكثير من معرفة عالم اللغة، لأن اللغة ليست من السداحة ما يجعل النظر فيها يكتفي بالسطح متناسياً نتائج الفكر في النحو، لأن اللغة هي صورة الفكر، و الفكر مناله بعيد الغور، مظلمة مناطقه، ولعل هذا ما جعل أجدادنا يؤلفون في الأسرار والسرائر، ونتائج الفكر، وبدائع الفوائد، وهي أمور ليست كلها بغیضة لدى المتعلمين،

بل فيها ما هو مرغوب فيه، لأنه ليس فلسفة ولا تأملات، وإنما هو تفسير وتبيان للدلالات وهذا ما اعتمده صاحب شرح مقدمته المحسبة، فانظر كيف يبحث في الدلالات لأن النحو عنده قرين الدلالة، لا مجرد ضوابط صماء، ومن بين ما أجاب فيه معللا وموضحا قول السائل عن الأسماء فقال "بأنها" القسمة" تنحصر في فيها الأسماء كلها، هذا في باب الأسماء التي مر ذكرها، وأكد بأنها لا يشدّ عنك شيء منها، فنحن نجد أن هذا التقسيم جامع يدل على استقرار كامل، نتجت عنه قاعدة جامعة مانعة، ثم يسترسل في بيان تفسيرات جلييلة، يبيّن من خلالها حججته لتلك التقسيمات، فيرجعها للمقياس الدلالي، فيقول "فإذا قيل فما الحاجة إلى قسمتها ثلاثة، وألا جعلت كلها ظاهرة، ومضمرة" أو أسماء إشارة" قيل: لكل واحد غرض صحيح، فالغرض بالأسماء الظاهرة البيان" عن ذات المسمّى "كرجل وزيد، والغرض بالأسماء المضمرة الاختصار من نحو: أنا وأنت وهو. والغرض بأسماء الإشارة التنبيه، من نحو: ذا "وזה"، وذان... والغرض بكل واحد من هذه الثلاثة غرض صحيح، لا يغني عنه الآخر، ولا يخلو كل اسم ظاهر من جواز الثلاثة فيه."⁹

هذا هو النحو الذي غيّب عندنا، وما زال درسنا كواقع يجترّ ما وقع فيه جلة من الدارسين في فترات سابقة، فيما أننا ما زلنا لا نقدر على التنقيب في الموروث الذي يزواج بين ضبط القاعدة عند المتأخرين، وتفعيل ذلك بما خلفه الأول الذين لم ينفصل عندهم النحو كشكل عن الدلالة.

هذا التفسير لا يبدو فيه التكلف والبحث عن العلل البعيدة، وإنما يحاول أن يوقف المتعلم على اللغة في نظامها وما يحمله ذلك النظام من دلالات، صحيحة.

وبعدها مباشرة يميز بين الدلالة الظاهرة المعجمية التي يتكفل بها اليوم علم الدلالة، وبين الدلالة التي ينتجها النحو "الإعراب" فيقول: "أما الظاهر فهو كل ما دلّ بظاهره و إعرابه على المعنى المراد به، فإن الدلالة دلالتان: دلالة تدل دلالة الذات، ودلالة تدل دلالة الإعراب، فدلالة الذات هي التي تدل على ذات الشيء في نفسه، ودلالة الإعراب هي التي تدل على عوارضه التي تعرض فيه..."¹⁰

اعتمد في عرضه للدلالة مبدأ الأصل والفرع، لتبيان الدلالة، الأصلية التي تجنى من ذات الشيء، وما يتكب فوقها من الدلالة الطارئة من التركيب، وهي هنا دلالة علامة الاعراب التي تطرأ على الصيغة في خضم التركيب، فالمبدأ من الأصل في الدلالة الذاتية في الاسم، والمنتهى من التركيب، وهذان يرفدان معا في مبدأ الدلالة المحصلة. والخلاصة التي يمكن جنيها من تحليلي هذا هي:

- أن التراث ما زال يدعونا إلى التنقيب بل التفلية في ثناياه، والابتعاد عن الكتب التي رثت أفكارها واندرست معالم الجدة فيها والتي لها القدرة على مواكبة الطروحات التي تفد إلينا من غيرنا، فلم يعد مقبولا أن ندرس من القواعد الأساسية، ولا من النحو الواضح ولا من الأجرومية وغير ذلك مما تجاوزته المقاربات الجديدة.

- المطلوب إعادة التراث والتأمل فيه جيدا لالتماس الأنوار المضيئة فيه، والعمل على إيجاد نمط من النحو الوظيفي الدلالي لكي يجب إلى ناشئتنا النحو ويعمل على تحريره من أعباء الماضي، وثقل التحليلات والتطبيقات التي تطبق على العربية.

- إن أحمد بن بابشاذ يعد حقا مرييا ماهرا في فن التدريس، ورجل بيداغوجيا فكر كثيرا في بناء موضوعاته فيما بينها، من البسيط إلى ما فوّه وهكذا إلى أن يصل إلى استكمال الباب مستجمعا مضامينه، مرتبة ترتيبا، يؤهل كتابه، ليكون كتابا مدرسيا يشتغل عليه الطلبة في مراحل تعليمية مختلفة، تتوزع الدلالة فيه، منقسمة على المستويات كلها.

- كتاب لم تنفصل فيه العربية على قسيمها التركيب والصرف، وإنما الصرف يثّ في النحو الجوانب الدلالية الصيغية، ومن تلاحمهما، وتلاحم الدلالة الأصل في الكلمات، وما يطرأ عليها من دلالة الإعراب نحقق مشروعنا متكاملًا هو ما تنشده الدراسات اللسانية الحديثة، على اعتبار أن وضع الحدود بين أقسام العربية، يفتت التحليل، وتنهار الدلالة التي هي طبقات بعضها فوق بعض.

الهوامش:

- 1 - نحوي مصري، من القرن الخامس الهجري، معنى كنيته هي: صاحب الصفاء والسرور، له، المحسبة، وشرح المحسبة وهي مقدمة في النحو التعليمي.
- 2 - النظريات الحديثة في علم اللغة وتطبيقاتها، على المستوى الجامعي، لمحمد فهمي حجازي، مجلة التعريب ص: 98 ع: 12 1992.
- 3 - نفسه، الصفحة 100.
- 4 - شرح المقدمة المحسبة ص: 85.
- 5 - شرح المقدمة المحسبة ص: 95، 96.
- 6 - ينظر الخصائص، باب الاتساع. الجزء الثالث.
- 7 - انظر بحوث ودراسات في اللسانيات العربية الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح منشورات المجمع الجزائري للغة العربية ج 2 ص: 75.
- 8 - انظر اللغة بين الوصفية والمعيارية لتمام حسان، كل الباب الأول من الكتاب.
- 9 - شرح المقدمة المحسبة، ص: 98.
- 10 - نفسه، ص: 99.